World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

EXCHANGE RATE FLUCTUATIONS ON THE BALANCE OF PAYMENTS IN THE IRAQI ECONOMY

M.D. Kawthar Muhammad Dehaim Hassan
Wasit University/College of Administration and Economics
Department of Economics
kdehyem@uowasit.edu.iq

Article history:

Received: 14th August 2023
Accepted: 11th September 2023
Published: 16th October 2023

Abstract:

The Iraqi economy is a rentier economy that depends mainly on the oil sector for its exports, and through those exports it is possible to obtain hard currency, which is the US dollar, which has a significant impact on the Iraqi balance of payments, and thus the extent of its impact on the volume of foreign trade represented by the amount of imports and exports and oil exports. It represents a large percentage of more than 98% of total exports, and through these exports it is possible to obtain hard currency, which is the US dollar, which has a significant impact on the Iraqi balance of payments. Therefore, the importance of research becomes clear in clarifying the path that exchange rates lead in their effects on the balance of payments. As for the problem of the research, it shows the extent of the impact of exchange rates on the balance of payments, which is characterized by between rise and fall, meaning that it is experiencing a state of economic instability. The research has concluded that the Iraqi balance of payments is greatly affected by the volume of oil revenues. When there is a rise or decline in the quantity of oil exports, it is reflected This is in the form of a surplus or deficit in the balance of payments.

Keywords:. Exchange rates, balance of payments, oil revenues.

المقدمة

يعد سعر الصرف من ادوات السياسة النقدية التي تهدف الى تحقيق مستويات كبيرة من التوازن في اسعارها لما لها من اهمية كبيرة في حجم التجارة الخارجية وتوازن ميزان المدفوعات اي بمعنى لها اهمية كبيرة في انجاح عملية التنمية الاقتصادية في داخل البلد وان حجم المعاملات التجارية التي تتم بين دول العالم عن طريق عملة متفق عليها وهي الدولار الامريكي ، لذا توجد علاقة ارتباط قوية اي طردية بين حجم الصادرات النفطية وحجم العوائد النفطية من تلك الصادرات المتمثلة بالدولار الامريكي ويعتمد العراق فقط على الصادرات النفطية في حجم التجارة الخارجية والتي من خلالها يمكن الحصول على الدولار لذا يهدف البحث الى التعرف على كيفية تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي

المبحث الاول : مفهوم سعر الصرف ووظائفه والنظريات المفسرة له

اولاً : مفهوم سعر الصرف توجد تعاريف متعددة لمفهوم سعر الصرف اذ يعرف على انه " وهي كمية من الوحدات من عملة معينة التي يجب دفعها من اجل الحصول على وحدة واحدة من عملة اخرى" ، وهذا التعريف يركز على جانب العرض بسبب اعتماده ان احدى العملتين سلعة والاخرى ثمناً لها[1]

كما يعرف سعر الصرف على انه عدد لوحدات النقدية التي يجب دفعها من العملة المحلية الى عملة اخرى اجنبية اي تتم العملية بين عملتين مختلفتين . وبهذا يعد سعر الصرف اداة تربط بين الاقتصاد المحلي وبقية الاقتصادات الدولية الاخرى ، وهو يعتبر اداة ربط بي اسعار السلع في الاقتصادات المحلية واسعارها في الاسواق العالمية ،اي ان السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة يرتبطان من خلال سعر الصرف [2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد–(اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات)– الدار الجامعية–الاسكندرية–2016 –ص 19.

[2] محمد سلمان محمد البرواي ، خديجة قادر سمايل–(اثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة 1994–2006، كلية الادارة والاقتصاد–جامعة الموصل–مجلة تنمية الرافدين–العدد (102)–المجلد(33)–2011–ص 217.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

ويمكن ان يأخذ سعر الصرف جانبين، هما:
الجانب الاول: يمثل عدد وحدات النقد من عملة اجنبية معينة مقابل وحدة نقدية من العملة المحلية وهذا يطلق عليه "سعر الصرف المحلي"
اما الجانب الثاني: وهي تمثل كمية عدد الوحدات من العملة المحلية من اجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية وهذا يطلق عليه اسم "سعر الصرف الاجنبي"[1].ومن المعروف ان لكل دولة لها عملتها الخاصة بها وتستخدمها هذه الدول من اجل الحصول على الخدمات والسلع وعن طريق عملية التبادل التجاري المتمثلة بالصادرات والاستيرادات تكون قيمة العملة تتراوح ما بين الارتفاع والانخفاض[2].

ثانياً: وظائف سعر الصرف:
ان لسعر الصرف العديد من الوظائف التي لها دور كبير في عملية التبادل التجاري والانشطة الاقتصادية الدولية الاخرى وهذه الوظائف ،هي:

1- الوظائف التطويرية : يعمل سعر الصرف من خلال هذه الوظيفة على تطوير صادرات سلعة معينة الى دول اخرى وبالتالي يكون لسعر الصرف دور كبير في تنشيط حجم التجارة الخارجية للبلد.
2- الوظائف القياسية: يستخدم المنتجون سعر صرف معين لغرض مقارنة اسعار السلع المحلية لسلعة ما محددة مع اسعار السلعة نفسها في السوق العالمية ويستخدم سعر الصرف بالنسبة لعملة الدولار الذب يمثل حلقة الوصل بين الاسعار العالمية والاسعار المحلية.
3- الوظائف التوزيعية: ان سعر الصرف مرتبط بحجم التجارة الخارجية اذ تقوم اساس إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات بين دول العالم عن طريق التجارة العالمية التي تستخدم سعر الصرف في تسيير معاملاتها التجارية[3].

ثالثاً: النظريات المفسرة لسعر الصرف
توجد العديد من النظريات المفسرة لسعر الصرف والتي سنتطرق اليها في ادناه:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية: هذه النظرية تم ايجادها من قبل العالم الاقتصادي(كوستاف كاسل) وبحسب هذه النظرية فان سعر صرف العملة المحلية يتحدد بالأساس الى مقدار قوتها الشرائية في السوق الاجنبية ، وهذه النظرية ترى ان اي اختلال في سعر الصرف سيكون بسبب التغير الذي يحدث في القوة الشرائية للعملة المحلية.
2- نظرية ميزان المدفوعات: من المعروف ان الميزان المدفوعات يمثل العامل الرئيسي في تحديد سعر الصرف لانه يمثل الجانب الاساسي للطلب على العملة الاجنبية اما جانب العرض فيتمثل بعرض العملة المحلية، ففي حالة زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل الاجانب فانه يؤدي الى حصول فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي يؤدي الى زيادة القيمة الخارجية للعملة المحلية ، ويحدث العكس في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية[4].
3- نظرية تساوي سعر الفائدة: ان هذه النظرية تربط بين سعر الفائدة وسعر الصرف وقد تم وضع هذه النظرية من قبل "كينز" وتستند هذه النظرية على مقدار سعر الفائدة التي تفسر الاختلالات التي تصاحب مقدار قيمة العملة في خارج البلد ، فأسعار الفائدة المطبقة في دولتين مختلفتين يجب ان تعكس التغيرات التي تحدث في اسعار الصرف ومنها تكون الاختلافات في معدل الفائدة لأي بلد يساوي نسبة التدهور او الاصلاح في قيم العملة مقابل العملات الاخرى، ففي حالة ارتفاع سعر الخصم يؤدي الى زيادة في اسعار الفائدة داخل البلد يؤدي الى زيادة دخول رؤوس الاموال الاجنبية نحو الداخل لاجل الاستثمار وبالتالي حصول زيادة في الطلب على العملة المحلية من قبل الطرف الاجنبي وبالتالي يرتفع سعر صرفها المحلي وحدوث زيادة في حساب راس المال الذي يكون ضمن ميزان المدفوعات وبالتالي حصول فائض في ميزان المدفوعات ، ويحدث العكس عندما ينخفض سعر الخصم [5].
4- نظرية مستوى الانتاج "النظرية الانتاجية" : ترى هذه النظرية ان سعر صرف العملة المحلية لأي بلد يكون بنفس الاتجاه مع قوى الانتاج لذلك البلد هذا بسبب الزيادة الكبيرة في كفاءة وحجم الانتاج ، فأي زيادة في احد القطاعات الانتاجية ستؤدي الى زيادة في حركة رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل هذا البلد، وهذا ينعكس

---

[1] سامي خليل–(نظرية الاقتصاد الكلي)–الكتاب الاول–المفاهيم والنظريات الاساسية–وكالة الاهرام –القاهرة–1994–ص 1435.

[2] محمد احمد السريتي واحمد فتحي خليل الخضراوي–(الاقتصاد الدولي)– دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع–مكة المكرمة–2017–ص 302.

[3] رشيد امين–(سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)– لبنان 2013–ص26.

[4] رنا علي جميل عنجاص–(دور البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2003–2014) –رسالة ماجستير – الجامعة العراقية–كلية الادارة والاقتصاد–قسم العلوم المالية والمصرفية–بغداد–2017– ص45.

[5] Bernaed Guluochon –(Economic International edition),Dunod, Paris ,1998.P 182.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

في حدوث زيادة في الطلب على العملة المحلية ثم حصول تحسن ملحوظ في سعر الصرف للعملة المحلية وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض قيمة الاستيرادات وبالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات[1].

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات مفهومه، وفوائده وهيكلته والعوامل المؤثرة فيه

1- مفهوم ميزان المدفوعات توجد تعاريف كثيرة لمصطلح ميزان المدفوعات من اهما:

- حساب تجاري يجمع سجلات منظمة لجميع المعاملات التجارية بين دولة ودولة اخرى او بين مؤسسة محلية معينة مع العالم الخارجي[2]
- هو بيان يكشف المعاملات الاقتصادية على شكل ديون وحقوق تتم بين مجموعة من الاشخاص المقيمين في دولة معينة وبين اشخاص مقيمين اخرين في دول اخرى خلال فترة زمنية معينة احياناً تكون سنة[3].
- كذلك يوجد تعريف اخر لميزان المدفوعات على انه : بيان احصائي حسابي لكافة المعاملات الاقتصادية لاقتصاد دولة معينة ما ، وهذه المعاملات ليس بالضرورة ان تتم بدفع الاموال في سبيل الحصول عليها واسترجاعها ويتم بمدة زمنية تكون سنة على الارجح[4].

2- مميزات ميزان المدفوعات

هناك العديد من المميزات لميزان المدفوعات وهي[5]:

أ- يستخدم في توضيح العلاقات الاقتصادية الدولية ومن بعدها بيان اهمية المركز الاقتصادي للدولة التي تستخدمه للوصول الى القرارات النهائية والتي تتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتمويل الخارجي والتجارة الخارجية.

ب- يوضح الوضع الاقتصادي للدولة فيما اذا كانت مدينة او دائنة .

ت- يعمل على توضيح ما اذا كانت الدولة لها القدرة في مواجهة كمية الاستيرادات والوضع الاقتصادي بواسطة تصدير كميات السلع، او تعمل على تراجع قيمة حساب اصولها الاجنبية، او كان لديها القدرة في تسليم المنح من خارج الدولة المعينة.

ث- يبين لنا مقدار ميزان المدفوعات مدى تأثير انخفاض قيمة العملة الوطنية على زيادة او انخفاض في صادرات الدولة من خلال النظر الى الحساب الجاري.

ج- يوضح لنا تركيبة وشكل الاقتصاد القومي للبلد المعني موضع الدراسة.[6]

3- هيكل ميزان المدفوعات

يتالف هيكل ميزان المدفوعات من اربعة اجزاء وهي:

أ- الحسابات الجارية: يشمل جميع حجم المعاملات الدولية المؤثرة على حجم الدخل القومي عن طريق الزيادة او النقصان واحياناً يطلق عليه اسم حساب الدخل.

ب- حساب راس المال: في هذا الحساب يتم تسجيل نشاط رؤوس الاموال بين دولة معينة وباقي دول العالم الاخرى، الذي ينتج عنها تغير في دائنية او مديونية البلد مع العالم الخارجي، ويتضمن هذا الحساب فقرتين وهما:

- حركة رؤوس الاموال طويلة الاجل: تشمل حركة رؤوس الاموال المحولة من او الى الخارج في سبيل استثمارها لمدة طويلة أكثر من سنة فعندما يستثمر المقيمون في الخارج اي التزامات للأجانب هذا يسجل في حساب راس المال في ميزان المدفوعات في فقرة المدين ويرمز لها بالرمز(-)، كذلك يحصل المستثمرون الوطنيون على جميع التزاماتهم و حقوقهم المالية من الاجانب على شكل مقبوضات نقدية في تاريخ لاحق ، اما في حالة الاجانب يستثمرون في داخل البلد اي تتدفق رؤوس الاموال الى الداخل هنا يسجل في الجانب الدائن ويرمز لها بالرمز (+) و سيحصل المقيمين على مجموعة من المقبوضات النقدية ، كذلك بنفس الوقت يحصل المستثمرون الاجانب على كافة حقوقهم المالية من المقيمين في الخارج[7].
- حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل: وهي تشتمل على المعاملات التي يتم التعامل بها اقل من سنة وتشمل الودائع المصرفية والاوراق المالية قصيرة الاجل وصفقات شراء وبيع السندات والاسهم التي تستحق الالتزام بسدادها باقل من سنة بين المقيمين وغير المقيمين وتتميز هذه العمليات بسهولة انتقالها وسيولتها الفائقة

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد –(النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية)–دار النهضة العربية–بيروت–1979–ص342.

[2] Guillonchon ,B;&Kawecki ,(Economic International Commerce et Marco Economic).Paris 2009,P9

[3] عبد الكريم جابر العيساوي-(التمويل الدولي)،(مدخل حديث)-مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع-النجف 2008 ص20.

[4] محمد دويدار-(مبادئ الاقتصاد السياسي)- منشورات الجلي- بيروت- لبنان -2003 ، ص93.

[5] هجير عدنان زكي امين –(الاقتصاد الدولي)- الطبعة الاولى-2008- دار الفكر دمشق-سوريا ،ص 22.

6 سمير فخري نعمة، (العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات) ، دار البازوري العلمية للنشر . والتوزيع، 2010 ، ص72

[7] بكري كامل، **الاقتصاد الدولي(التجارة والتمويل)**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية -مصر،2003 ، ص 219.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

اذ تعمل على تسوية المعاملات في الميزان التجاري وبالاخص التحويلات احادية الجانب ومعاملات راس المال طويلة الاجل ومعاملات الحساب الجاري[1].

ت- حساب الاحتياطات الرسمية للدولة: يتم توثيق حركة "التدفق الخارجي والداخلي" من اجل حساب التغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للمستثمرين الاجانب ، وتتغير الاصول للاحتياطات الخاصة بالدولة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، و يتم ذلك من خلال هذا الحساب تتم تسوية اجراءات العمليات الحسابية بواسطة حركة الاحتياطات الدولية، وان التسويات تكون لصافي العجز او الفائض[2]، واهم مكونات تتكون الاحتياطات الدولية هي:

- الاحتياطات النقدية من العملات الاجنبية والاصول السائلة المتوفرة لدى السلطة النقدية التي تمثل صافي الذهب والبنك المركزي.
- مقدار حصة البلد من حقوق السحب وموارد صندوق النقد الدولي.
- ودائع البنوك الاجنبية والذهب النقدي الاجنبي الموجود لدى البنك المركزي.

ث- حساب السهو والخطأ: هذا الحساب يستخدم في تسوية حالات الفائض او العجز ، و يعمل ميزان المدفوعات على اساس القيد المزدوج وهي المساواة بين الجانب الدائن والمدين من الناحية الحسابية، واذا لم تتم التسوية بين الجانبين اي الجانب الدائن والمدين فسيتم اضافة فقرة على الميزان من اجل العمل على تسوية الجانبين تسمى فقرة (صافي السهو والخطأ)، هذا الحساب يسجل كل الاخطاء التي تحصل في ميزان المدفوعات ويكون السبب في عدم التوازن هو اما بسبب تغير قيمة العملة فمثلاً عندما يتوقع المستورد من دولة ما ارتفاع في قيمة عملة الدولة المصدرة اذ يعمل المستورد على دفع قيمة الايرادات عاجلاً ، ويكون هذا الدفع بالنسبة للمصدرين استيرادات غير مسجلة في حسابات راس المال ، او عندما يحدث اختلال في ميزان المدفوعات بسبب حدوث خطا ما في تقدير قيمة الخدمات و السلع المتبادلة فيما بينهما بسبب الاختلاف في اسعار صرف العملات .

4-اهم العناصر الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد اهم العناصر الاقتصادية التي تؤدي الى حدوث حالة الاختلال وعدم التوازن في ميزان المدفوعات وهي [3]:

حجم التغير في اسعار الفائدة : ان سعر الفائدة يمارس تاثيراً كبيراً على حركة رؤوس الاموال ففي حالة انخفاض سعر الفائدة محلياً اي داخل البلد فان ذلك يعمل على خروج رؤوس الاموال الى الخارج من اجل البحث عن سعر فائدة مرتفع ، ويحصل العكس في حالة ارتفاع اسعار الفائدة داخل البلد محلياً فان ذلك يؤدي الى ارتفاع تدفق رؤوس الاموال الى داخل البلد.

1- معدل التضخم: ان ارتفاع معدل التضخم داخل الاقتصاد المحلي اي زيادة في اسعار السلع المحلية مقارنة مع اسعار السلع الاجنبية هذا يؤدي الى تخفيض كمية الصادرات وزيادة كمية حجم الواردات لان اسعار السلع الاجنبية تكون رخيصة اي اقل سعر بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع اسعار السلع المنتجة داخل البلد.

2- قيمة الناتج المحلي الاجمالي: يعد مؤشراً واداة رئيسية لقياس قوة اقتصاد البلد ، ففي حالة تراجع قيمة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى تراجع الدخل في الدولة وبالتالي يتراجع الطلب على كمية الاستيرادات، اما في حالة ارتفاع مقدار الناتج المحلي الاجمالي هذا يؤدي الى زيادة كمية الدخل داخل البلد المعني بالزيادة وبالتالي زيادة الطلب على كمية الاستيرادات.

3- اسعار الصرف: ان لسعر الصرف له تأثير على ميزان المدفوعات فعند انخفاض سعر الصرف فان ذلك يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للكميات المصدرة من السلع والخدمات، اي ان اسعار الاستيرادات تكون اقل تنافسية بالنسبة للمقيمين، اما في حالة حدوث ارتفاع في سعر الصرف للعملة هذا يؤدي الى انخفاض القيمة التنافسية لمجموع الخدمات والسلع التي يتم انتاجها محلياً.

المبحث الثالث: اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي

من المعروف ان العراق يعد من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على القطاع النفطي في تمويل ميزانيته وان العملة التي تستخدم في تسعير النفط عالمياً هي الدولار الامريكي عليه فان اي حصول تراجع في اسعار صرف الدولار بالنسبة الى عملات البلدان المستهلكة للنفط يؤدي الى زيادة الطلب على النفط وبالتالي حدوث زيادة كبيرة في نسب الاسعار ، اما اذا ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي بالنسبة الى عملات الدول المستهلكة للنفط فهذا يؤدي الى قلت الطلب على النفط وبالتالي يؤدي الى انخفاض اسعار النفط[4] .

وقد تعرضت السياسة النقدية بعد عام 2003 الى تغيرات كبيرة منها حصل البنك المركزي على استقلاليته وفق القانون رقم(56) للعام 2004 وهذا القانون ينص على ان "البنك المركزي يمثل السلطة الوحيدة في العراق والمسؤولة لتنفيذ وصياغة السياسة النقدية والائتمانية دون تلقي تعليمات من الحكومة او اي جهة اخرى" ، كذلك العمل على

---

[1] حسين القاضي-حسين دحدوح-رشا حمادة-(المحاسبة المالية المتقدمة)-دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان-الاردن-2011 ، ص 50.

2 فليح حسن خلف-(العلاقات الاقتصادية الدولية) - مؤسسة الوراق، عمان،2005 ، ص257.

[3] بسام الحجار-(العلاقات الاقتصادية الدولية)- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64.

[4] احسان العطار-(العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي)- اوراق في السياسة النفطية-(شبكة الاقتصاديين العراقيين)- على الموقع الالكتروني www.iraqieconomicists.net ص4.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

انشاء نظام مالي متقدم عن طريق الاستقرار في الاسعار وبالتالي الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية[1] كذلك عمل البنك المركزي على انشاء نافذة بيع العملة التي تعرف بانها مزاد يتم من خلاله شراء وبيع العملة الاجنبية من اجل تقليل مقدار الطلب المحلي على العملة الاجنبية التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار في مستوى سعر الصرف، وبالتالي هي تمثل اداة بين عرض العملة الورقية والطلب على العملة الاجنبية وان السبب في استخدام نافذة بيع العملة هو ان العراق يمكنه الحصول على العملة الاجنبية من خلال مصدر واحد وهي العوائد النفطية لان بقية قطاعاته تتسم بالانخفاض في نسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لذا تم استخدام هذه النافذة في تمويل حجم التجارة الخارجية وتعويض النقص الحاصل في السوق من العملة الاجنبية[2] فعند زيادة قيمة الصادرات من النفط او غيره من السلع والخدمات الاخرى يؤدي الى زيادة قيمة الايرادات من العملة الاجنبية داخل البلد المعني وبالتالي يحصل فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة قيمة الاستثمار داخل البلد وزيادة فرص العمل للعاطلين عن العمل وعليه يؤدي ذلك الى زيادة قيمة معدلات النمو الاقتصادي، اما عند حصول زيادة قيمة الاستيرادات فأنها تؤدي الى انخفاض الموارد المالية للدولة وينعكس ذلك على تراجع امكانية الدولة في تمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي حصول تراجع في معدلات النمو الاقتصادي[3] وبما ان عملة الدولة الريعية التي تعتمد على النفط تثبت عملتها بالدولار الامريكي وهي القاعدة المعروفة ترتفع اسعار استيراداته بالعملة الوطنية عندما يهبط سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى، وقد تعرض العراق الى ضغوط كبيرة عندما انخفض الدولار وارتفاع اسعار النفط وهما يعمان على ارتفاع الاسعار في العراق، فلأول عن طرق ارتفاع اسعار الاستيرادات والثاني بسبب ضغط الطلب المحفز للإنفاق الحكومي[4].

ان ميزان المدفوعات العراقي نجد انه يتكون من مجموع الاستيرادات والصادرات وان مجموع الصادرات النفطية تمثل الجزء الاكبر من مجموع الصادرات الاخرى اذ تشكل حوالي اكثر من 98% من مجموع الصادرات اما بقية الصادرات فتشكل حوالي 1%او 2% فهذا يدل على غياب اداء القطاعات الاقتصادية الاخرى من مجموع اداء الصادرات الاخرى ،اما الاستيرادات فإنها تتركز على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج، وهذا يؤكد على غياب الانتاج المحلي والاستثمار الاجنبي داخل العراق ، وان اقتصاده يعتمد بشكل شبه كامل على الصادرات النفطية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط العالمية ففي حالة حدوث ارتفاع في اسعار النفط هذه تؤدي الى زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي وتسمى بالصدمة الايجابية والتي تنقل الاقتصاد الوطني من مرحلة الكساد الى مرحلة الانتعاش الاقتصادي لأنها تؤدي الى زيادة قيمة الايرادات النفطية ، اما في حالة انخفاض اسعار النفط العالمية فهي تؤدي الى انخفاض قيمة الايرادات النفطية ودخول الاقتصاد الوطني في مرحلة الركود الاقتصادي يطلق عليها بالصدمة النفطية السلبية ، خلال الفترة (2010-2014) استمرت اسعار النفط بالارتفاع اذ تراوحت ما بين (80-95) دولار للبرميل الواحد هذا رافقه زيادة في قيمة الصادرات النفطية اذ بلغت حوالي (51.3 مليار دولار) عام 2010 الى ان وصلت الى (85) مليار دولار عام 2014 حسب الجدول رقم (2)، اما قيمة الاستيرادات ايضاً اتسمت بالارتفاع بسبب زيادة قيمة الايرادات النفطية من العملة الاجنبية وزيادة عرضها داخل الاقتصاد الوطني اذ بلغت قيمة الاستيرادات حوالي(43.8) مليار دولار عام 2010 الى ان بلغت(59 مليار دولار) عام 2014، اما في عام 2015 فانخفضت أسعار النفط الى 48 دولار للبرميل الواحد واستمرت بالانخفاض الى ان وصلت الى 41 دولار للبرميل الواحد عام 2016 وهذا الانخفاض في اسعار النفط الخام رافقه تراجع في قيمة الصادرات النفطية وقد بلغت (51) مليار دولار عام 2015 ، واستمرت بالانخفاض الى ان وصلت الى (40.7 مليار دولار) عام 2016 ، اما قيمة الاستيرادات ايضاً اتسمت بالانخفاض بسبب انخفاض الايرادات من العملة الصعبة الدولار الامريكي بسبب تراجع صادرات النفط التي يمكن من خلالها الحصول على الدولار فقد بلغت قيمة الاستيرادات حوالي (47.6) مليار دولار عام 2015 واستمرت بالانخفاض الى ان وصلت الى (34.1) مليار دولار عام 2016، وبعد عام 2017 عاودت اسعار النفط بالارتفاع بلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي (52.4دولار) وهذا ادى الى زيادة قيمة صادرات النفط (57.3 مليار دولار) ايضاً ارتفعت قيمة الاستيرادات لتبلغ(37.9 مليار دولار) ويرجع السبب في زيادة الاستيرادات الى تراجع الناتج المحلي عن مواكبة الطلب المحلي المتزايد داخل البلد والناتج عن ضعف الجهاز الانتاجي بالإضافة الى اعادة اعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش . واستمرت بالارتفاع اسعار النفط حتى العام 2018 بلغ سعر برميل النفط الواحد (70دولار) ايضاً رافقه زيادة في قيمة الصادرات النفطية وزيادة الاستيرادات بسبب زيادة المعروض من العملة الصعبة داخل البلد اما بالنسبة لسعر الصرف فقد بقي على نفس سعره لم يتغير لانه تم الاعتماد على نافذة بيع العملة الاجنبية وقد بلغ سعر الصرف حوالي (1190) الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي حسب كما في الجدول رقم (1) وهذا يدل على نجاح السياسة نقدية التي اتبعها البنك المركزي خلال هذه المدة من اجل تحقيق التحسن والاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي. وفي عام 2019 انخفضت اسعار النفط لتصل الى 64 دولار للبرميل الواحد بسبب التوترات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين التي تعد ثاني اكبر

---

[1] سوسن كريم هودان الجبوري –(التحليل الكمي لنافذة بيع العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2000–2013 باستخدام نموذج كرانجر)– مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية –2015– المجلد (13)– الاصدار (36) –ص89.

[2] زهراء فارس خليل عبد الرحمن –(تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي)– مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية –2019–المجلد(25)–العدد(112)–ص257.

[3] اديب قاسم شندي–هدى فاضل قصاد–(قياس وتحليل بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي العراقي)– كلية الادارة والاقتصاد–جامعة واسط – مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية–المجلد(18)–العدد (52)–2022–ص898.

4 احمد بريهي علي–(التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي)–دار الايام للنشر والتوزيع–عمان–الاردن– الطبعة الثانية 2018–ص 190.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

مستهلك للنفط بنحو (14 مليون ب/ي) اما الولايات المتحدة الامريكية التي تعد المستهلك الاول للنفط اذ يبلغ حوالي استهلاكها اليومي (20 مليون ب/ي) وهذا عمل على انخفاض قيمة الصادرات النفطية الى (80 مليار دولار) ، وفي عام 2020 ايضاً استمرت اسعار النفط بالانخفاض بسبب جائحة كورونا التي اثرت بشكل كبير على اداء الاقتصاد العالمي اذ تراجعت معدلات الطلب العالمي على النفط بسبب اغراق المعامل والمصانع والمنشآت بالإضافة الى توقف صناعة الطيران الجوي وتوقف رحلات الطيران بين دول العالم وهذا عمل على انخفاض اسعار النفط وقد بلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي(40 دولار) مما انعكس على تراجع قيمة الصادرات النفطية (46.5 مليار دولار) بسبب انخفاض الانتاج النفطي اذ بلغ حوالي (3.98) مليون ب/ي وقد كانت قيمة الانتاج النفطي عام 2019 حوالي (4.56) مليون ب/ي ، كذلك انخفضت قيمة الاستيرادات بلغت حوالي (54.9) مليار دولار كما موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (1)سعر الصرف في العراق للمدة (2010-2022)

السنة	سعر (صرف الرسمي) الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي
2008	1193
2009	1171
2010	1171
2011	1171
2012	1167
2013	1166
2014	1167
2015	1168
2016	1182
2017	1184
2018	1182
2019	1183
2020	1304
2021	1450
2022	1450

Source: The National Accounts Main Aggregates Database –unats .un.org -4

وفي عام 2020 بلغ معدل سعر الصرف للدينار العراقي الواحد(1450) وقد كان يبلغ (1200) كما موضح في الجدول رقم (1) ، ان تراجع اسعار النفط عالمياً وقد بلغ سعر برميل النفط الواحد حوالي (41.5 دولار) وهذا عمل على تراجع عدد الايرادات من العملة الاجنبية داخل البلد التي يمكن الحصول عليها عن طريق كميات النفط المصدرة الى اسواق النفط العالمية ،وبالتالي حصول انخفاض في قيم مصاريف الاستثمار والتشغيل في الموازنة وبالتالي اللجوء الى الاقتراض الخارجي لكي يتم تسديد النقص في الايرادات التي هي ضمن الموازنة العامة[1].

جدول رقم(2)مجموع الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة 2010-2020 (مليار دولار)

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مجموع الصادرات	مجموع الاستيرادات
2010	51.3	0.5	51.8	43.8
2011	79.5	0.4	79.9	47.7
2012	93.9	0.2	94.11	58
2013	90	0.7	90.7	63.2
2014	85	0.6	85.6	58.9
2015	51.3	0.4	51.5	47.6
2016	40.7	0.1	40.8	34.1
2017	57.3	0.2	57.5	37.9
2018	87	0.4	87.4	45.3

[1] البنك المركزي العراقي-دائرة الاحصاء والابحاث- التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018 ص9 .

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

58.5	80.4	0.4	80	2019
54.9	46.6	0.1	46.5	2020
50.5	78.2	0.2	78	2021

International Monetary Fund ,Country Report IRAQ ,2015,2018 ,2020 -5
Central Bank Of Iraq -6

الاستنتاجات

1- ان عملية التبادل التجاري التي تتم بين دول العالم عن طريق عملة متفق عليها دولياً وهو الدولار الامريكي وهذا ادى الى ظهور ما يسمى ب(سعر الصرف) .
2- توجد علاقة طردية بين الايرادات النفطية ونافذة شراء وبيع العملة الاجنبية لان الايرادات النفطية تمثل القطاع الوحيد الذي يمكن من خلاله لشراء الدولار الامريكي في نافذة بيع العملة.
3- يوجد استقرار نوعاً ما في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي خلال الفترة المذكورة.
4- تعتبر الايرادات النفطية المصدر الوحيد للحصول على كمية الاحتياطات الاجنبية في العراق مما جعل اقتصاد العراق يتأثر بالأزمات الاقتصادية الخارجية التي يتعرض لها القطاع النفطي.
5- يتأثر ميزان المدفوعات بشكل كبير بالإيرادات النفطية ففي حالة حدوث انخفاض او ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية ينعكس على شكل عجز او فائض في الميزان التجاري العراقي ومن ثم ينعكس على ميزان المدفوعات العراقي.

التوصيات

1- من اجل المحافظة على استقرار سعر الصرف للدينار العراقي لابد من وضع مراقبة شديدة على نافذة بيع العملات الاجنبية وبالأخص الدولار الامريكي.
2- من الافضل زيادة القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي من اجل تنويع مصادر الدخل التي تؤدي الى الاستخدام الامثل لموارد الانتاجية التي يتمتع بها العراق والنهوض بواقعه الاقتصادي .
3- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة التنوع في قيمة الصادرات وانخفاض في قيمة الاستيرادات لكي يتم تخلص الاقتصاد العراقي من الانكشاف الاقتصادي.
4- العمل على توسيع الايرادات الاقتصادية من مصادر اخرى غير المصادر النفطية لخلق حالة من التوازن في ميزان المدفوعات العراقي.
5- على البنك المركزي بالمباشرة في إنشاء صندوق استثماري من اجل حماية قيمة العملة المحلية ويتم تمويل ذلك الصندوق بواسطة الايرادات النفطية في حالة ارتفاع اسعار النفط العالمية.

المصادر

1-الكتب العربية
احمد بريهي علي-(التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي)-دار الايام للنشر والتوزيع-عمان-الاردن- الطبعة الثانية 2018.

بسام الحجار-(العلاقات الاقتصادية الدولية)- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

بكري كامل، الاقتصاد الدولي(التجارة والتمويل)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية -مصر،2003.

حسين القاضي-حسين دحدوح-رشا حمادة-(المحاسبة المالية المتقدمة)-دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان-الاردن- 2011 .

رشيد امين-(سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات)- لبنان 2013.

سامي خليل-(نظرية الاقتصاد الكلي)-الكتاب الاول-المفاهيم والنظريات الاساسية-وكالة الاهرام –القاهرة-1994.
سمير فخري نعمة، (العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات) ، دار البازوري العلمية للنشر . والتوزيع، 2010 .

عبد الكريم جابر العيساوي-(التمويل الدولي)،(مدخل حديث)-مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع-النجف 2008.

World Economics & Finance Bulletin (WEFB)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Vol. 27, October, 2023
ISSN: 2749-3628,

عبد المطلب عبد الحميد-(اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات)- الدار الجامعية-الاسكندرية-2016.

فليح حسن خلف-(العلاقات الاقتصادية الدولية) - مؤسسة الوراق، عمان،2005 .

محمد احمد السريتي واحمد فتحي خليل الخضراوي-(الاقتصاد الدولي)- دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع-مكة المكرمة-2017.

محمد دويدار-(مبادئ الاقتصاد السياسي)- منشورات الجلي- بيروت- لبنان -2003.
محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد –(النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية)-دار النهضة العربية-بيروت-1979.

هجير عدنان زكي امين –(الاقتصاد الدولي)- الطبعة الاولى-2008- دار الفكر دمشق-سوريا.

2-المجلات
احسان العطار-(العوامل المؤثرة في تسعير النفط الخام العراقي)- اوراق في السياسة النفطية-(شبكة الاقتصاديين العراقيين)- على الموقع الالكتروني www.iraqieconomicists.net

اديب قاسم شندي-هدى فاضل قصاد-(قياس وتحليل بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي العراقي)- كلية الادارة والاقتصاد-جامعة واسط - مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية-المجلد(18)-العدد (52)-2022.

رنا علي جميل عنجاص-(دور البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2003-2014) –رسالة ماجستير –الجامعة العراقية-كلية الادارة والاقتصاد-قسم العلوم المالية والمصرفية-بغداد-2017.

زهراء فارس خليل عبد الرحمن –(تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة واثره على سعر صرف الدينار العراقي)- مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية -2019-المجلد(25)-العدد(112).

سوسن كريم هودان الجبوري –(التحليل الكمي لنافذة بيع العملة الاجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2000-2013 باستخدام نموذج كرانجر)- مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية 2015- المجلد (13)-الاصدار(36).

محمد سلمان محمد البرواي ، خديجة قادر سمايل-(اثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة اربيل للمدة 1994-2006، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الموصل-مجلة تنمية الرافدين-العدد (102)-المجلد(33)-2011.

3-المصادر الانكليزية

Guillonchon ,B;&Kawecki ,(Economic International Commerce et Marco Economic).Paris 2009,
Bernaed Guluochon –(Economic International edition),Dunod, Paris ,1998.
Central Bank Of Iraq
International Monetary Fund ,Country Report IRAQ ,2015,2018 ,2020
The National Accounts Main Aggregates Database –unats .un.org